

دور هيئات الدعم الحكومية في المرافقة المقاولاتية النسوية في الجزائر

The role of government support institutions in accompanying female entrepreneurship in Algeria

محفوظ هنداوي¹، منيرة زيانى²¹ جامعة صفاقص - تونس، handaoui.mahfoud@gmail.com² جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، mounira.ziani@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 25/01/2021

تاريخ القبول: 07/07/2021

تاريخ الاستلام: 10/04/2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر و تحدياتها و مساهمة الهيئات الحكومية في دعم و تشجيع المقاولاتية النسوية . حيث لاحظنا أنه رغم الأهمية الاقتصادية لهذه المشاريع و مساهمتها في الاقتصاد الوطني ورغم الدعم المقدم من طرف الدولة و المؤسسات المختصة في ذلك ، إلا أن مردود النساء في مجال المقاولاتية سجل أرقاما ضئيلة كمشاركات في صناعة الاقتصاد الوطني لذلك كان هذا البحث ليلقي بضلاله على هذه الهيئات الحكومية و اقترح بعض التوصيات من أجل النهوض أكثر بالمقاولاتية النسوية و من أجل ذلك استخدمنا المنهج الوصفي لسط المفاهيم النظرية، والمنهج التحليلي لتحليل واقع الاحصائيات المتحصل عليها هيئات الدعم و توصلنا إلى أن المقاولاتية النسوية و رغم تقدمها في السنوات القليلة الماضية إلا أنها لازالت تحتاج لدعم أكثر و تكفل أكثر من طرف الدولة و هيئاتها.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية النسوية، هيئات الدعم، المرافقة الحكومية.

تصنيف JEL: M13, H74, L26

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of women's entrepreneurship in Algeria and the reality of government support for it, as despite the economic importance of it, it does not achieve the desired return. Therefore, this research casts a shadow on these government institutions and suggested some recommendations to further enhance Entrepreneurial spirit among women, so we used the descriptive approach to simplify theoretical concepts, and the analytical approach to analyze the reality of the statistics obtained, and we have found that female entrepreneurship, despite the progress made in the past few years, still needs more M and guarantees from the state and its institutions.

Keywords: women entrepreneurship, support institutions, government escort.**Jel Classification Codes :** L26, H74, M13

1. مقدمة

حظي ملف المرأة في الجزائر منذ الاستقلال بكل الاهتمام مما أدى بها إلى احتلال مكانة مهمة في حركية المجتمع، مشاركة بذلك في كافة مسارات التنمية والتطور، لاسيما على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، حيث تحظى مساهمتهم باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية فيتواصل تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، لما لها من قدرة على إحداث التغيير والرغبة في التطوير والتكيف مع هذا التغيير من منطلق صقل القدرة على المبادرة وغرس روح الريادية فيهن.

ومن أجل تفعيل هذه القدرات ووضعها موضع التنفيذ سعت الجزائر من خلال عديد البرامج والسياسات التي أقرتها الحكومة لفائدة الشباب وحاملي الشهادات الجامعية (رجال و نساء) في مختلف المجالات لتسهيل وتذليل العقبات، وعلى الرغم من نمو قطاع ريادة الأعمال في الجزائر حسب مؤشرات وإحصائيات مختلف الهيئات الرسمية إلا أن مساهمة المرأة تبقى ضعيفة مقارنة بإقبال الرجل على إنشاء مشاريعه، ولا تزال هذه المساهمة مرتبطة بمدى تجاوز المرأة لمختلف التحديات والعراقيل الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق ولوجها عالم المقاوالتية، على ذلك بات من الضروري دعم ومرافقة المرأة المنتجة من طرف الأجهزة و الهيئات الحكومية من أجل دفعها بقوة للمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني.

من هنا جاءت هذه الدراسة لطرح الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه هيئات الدعم الحكومية في دعم وتشجيع المقاولة النسوية في الجزائر؟ وماهي آفاق ذلك؟

من أجل الإجابة على الإشكالية يمكن الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمقاولة النسوية؟ وما هو واقعها في الجزائر؟
- ما هي هيئات الدعم الحكومية التي تعنى بالمرافقة والمتابعة للمقاولة النسوية؟ وما هو واقعها مع المقاولة النسوية؟
- ما هو آفاق الدعم الحكومي للمقاولة النسوية؟

وانطلاقا مما سبق فإن هذا البحث يسعى إلى اختبار مدى صحة الفرض التالي:

يمكن لآليات الدعم والمساندة من مواجهة التحديات التي تواجهها المقاولة النسوية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والنمو.

1.1. أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم المقاولة النسوية.
- التعرف على هيئات الدعم والمساعدة الحكومية للمقاوالت النسوية.
- التعرف واقع وآفاق هيئات الدعم للمقاولة النسوية.

2.1. أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهميته من خلال:

- أهمية المقابلة النسوية باعتبار المكانة المهمة التي تضفيها على اقتصاديات الدول، ومن جهة أخرى أهمية الدعم الحكومي باعتباره مطلب وهدف حكومي تسعى الدول لتحقيقه لما له من أبعاد ترقى بالجانب الاقتصادي والاجتماعي وتحسن من وضعية الافراد والمجتمعات.
- الوقوف على واقع أساليب الدعم والمساندة وعلاقتها بتنمية المقابلة النسوية.

3.1. منهج البحث:

من أجل اختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه فإن المنهج الأكثر ملائمة هو المنهج الوصفي، بداية من أجل بسط المفاهيم الأساسية وعرض مختلف المصطلحات المتعلقة بمتغيرات العمل، كما يتم تبني المنهج التحليلي بما يسمح وبناء تصور حول حلقة ربط بين هيئات الدعم الحكومية وأهداف ومبادئ المقابلة النسوية ومن ثمة عرض بعض المعطيات الإحصائية وتحليلها تجسيدا لتصور البحث. فكانت الدراسة وفق الخطة التالية:

- مقدمة.
- المحور الأول: مدخل مفاهيمي لآليات الدعم والمرافقة الحكومية للمقابلة النسوية.
- المحور الثاني: واقع آليات وهيئات الدعم الحكومية للمقابلة النسوية في الجزائر.
- خاتمة.

2. مدخل مفاهيمي لآليات الدعم والمرافقة الحكومية للمقابلة النسوية

يخصى موضوع المقاولاتية بالاهتمام المكثف في الآونة الأخيرة، لما لهذا التوجه من اقبال من أجل مساهمته في رفع معدلات اقتصادي والتخفيف من جدة البطالة، فكثرت الكتابات، الملتقيات والمؤتمرات من أجل وضع الاسس النظرية والتطبيقية للمصطلح وادماجه ضمن اهتمامات مختلف شرائح المجتمع.

1.2. مدخل مفاهيمي للمقاولاتية النسوية:

1.1.2. التعريف المقاولاتية:

- لغة: المقاوله هي صيغه مبالغه تقتضي مشاركته من أطراف متعددة الفعل قال يقول قولاً ومقالاً في أمره وتناول في المقاوله معناها المفاوضات والمجادل وشقه لفظ المقاوله من كلمه المقاول والتي تعني الخطر او المغامرة التي تميز توظيف الاموال في النشاط الاقتصادي.
- اصطلاحاً: هي الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة يكون عبارة عن انشاء مؤسسه جديدة بشكل قانوني كما يمكن ان يكون عبارة عن تطوير مؤسسه قائمه بذاتها. (سفيان، 2015/2014، صفحة 34)

• التعريف الاقتصادي للمقاولاتية:

هي تلك الخطه لأقتصاديه او النشاط المنظم المبرمج تصميم وتنظيم ادارته بشريه كل التجهيزات اللازمه من راس مال ثري ويد عامله مؤهله والوسائل الماليه والمعنويه والقانونية لتحقيق مكسب صناعي او تجاري او حربي او

خدماتي اي هي تلك الخطه التي تكون من تصميم وتنظيم فرض يمتلك روح مقاولتي مع توفر الوسائل الماديه والمعنوية الضرورية لتحقيق مكسب معين في مجال المقاولاتيه. (حمزاوي، 2018/2017، صفحة 9)

2.1.2. مفهوم المقاولاتيه النسوية:

يقصد بها كل امراه انخرطت في مجال الاعمال والاقتصاد ما يتطلب منها تحمل المسؤولية في التنظيم الاداري ومواجهه المخاطر ويشير مفهوم المقاولاتيه النسويه سواء كانت لوحدها او برفقه شريك، أسست، اشترت وتحصلت على مؤسسه عن طريق الارث فهي مسؤولة عليها ماليا اداريا واجتماعيا.

وعرف الاقتصاديين الارجننتينيين «Anny Komyle» and « Kristina Konstantynidess » في 2007 المرأة المقاوله بأنها المرأة التي لا تخضع لعقد عمل كأنها تمارس نشاطها تحت وضع مستقل او كمساهم في شركه وتحمل المخاطر والمسؤوليات الماليه و الإداريه والاجتماعية المتعلقة بتطوير نشاطها، هي المرأة التي تعمل لحسابها الخاص وتكون مسؤولة ماليا وإداريا على نشاطها الذي تقوم به متكلفة بذلك كل المخاطر المحتملة و اعتبار هذا النشاط المهني مصدر رئيسي للدخل. (Helène, 1983)

ومن تعريف السابق يمكن الاستنتاج تعريف اجرائي مفاده ان المقاولتية النسويه تشمل كل امراه او مجموعه نسائيه تعمل من اجل تامين وتوجيه الموارد الماديه والمعنوية الفرص المتاحة ذات القيمة وتمتلك المرأة المقاولتية قدره تنظيميه تجعلها قادرة على تحمل المسؤولية و مواجهه كل الصعاب و الوصول الى النجاح .

3.1.2. شروط المقاولتية النسوية:

يرتبط نجاح المرأة المقاوله بمجموعه من الشروط هي: (حمزاوي، 2018/2017)

- **الشروط الاجتماعية:** توفر البيئة الاسريه التي تشجع على الاستمرار القدره على التوفيق بين الحياة الخاصة وميدان العمل مهما كانت صعوبته و المرونه في طريقه التعامل مع العنصر البشري داخليا وخارجيا.
- **الشروط الذاتية:** تمتعها بروح المبادرة وبدل جهد مضاعف للبحث عن فرص جديدة اي اعتمادها على صفه البحث عن الطرق الجديدة وتقديم اضافات من اجل الابداع والابتكار لمستقبل أفضل، التميز والكفاءة في مجال العمل امتلاك المرأة عنصر الثقة يجعلها قادرة على تفعيل كل امكانيات لإبراز تميزها والقدره على مواجهه المخاطر الخاصة التي تكون مدروسة والتي تؤدي الى نجاحها مما يجعلها قادرة على تحمل المسؤولية.
- **الشروط التنظيميه:** لكي تحقق المرأة المقاوله نجاحها في هذا المجال يجب ان تمتلك الجديه في التنظيم نوعيه النشاط وتوفير المستلزمات المناسبة كما ونوعا.
- **الشروط الذهنيه والتعليمية:** السرعة في الفهم والاستيعاب كونها صاحبه المقاوله فهي التي تضع الخطط التنافسية لمقاولتها وهي مصدر الافكار الجديدة مما يتطلب منها قدره عاليه على رؤية مشروع ككل وامتلاكها القدره العقليه والفكرية وتمكنها على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن مجال المقاوله وضرورة توفير مستوى تعليمي مقبول على الاقل.

2.2. الهيئات والآليات الحكومية لدعم المقاولات النسوية: (حمزاوي، 2018/2017، الصفحات 68-78)

انشاء مؤسسات المرافقة للعمل المقاولاتي في الجزائر ضرورة حتمية لما يشهده العالم من تطور خاصة في المجال الاقتصادي

1.2.2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ:

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 26/ 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 من أجل تدعيم ومرافقه الشباب البطال في إنشاء مشروع وانشاء مؤسسه مقاولتيه، وتستفيد صاحبه المشروع من: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2004، صفحة 12)

- مساعده مجانية نظرا لقله خبرتها في مجال المقاولات.
- امتيازات جبائيه والمتمثلة في:
 - ✓ الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة والحصول على املاك التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار
 - ✓ الحقوق الجمركية بالنسبة المقدره ب 05 % وذلك في مرحله الانجاز والإعفاء من الضرائب في مرحله الاستغلال
 - ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المبرمه للمؤسسات الصغيره والمتوسطة.
 - ✓ الاعانات الماليه خاصة لقله خبره المرأة في ميدان المال والأعمال.

2.2.2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM:

انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/ 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والتي تعمل على اعطاء سلفيات القروض لإقامة مشاريع مصغره تبلغ قيمتها مليون دينار، ومن المزايا التي تقدمها للشباب المستثمر بما في ذلك المرأة: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2004، صفحة 08)

- تمديد او تأجيل تسديد القرض وتمثل.
- استفادة النساء المقاولات من برامج التكوين من اجل اعطاء نظره على المشروع قصد الاستثمار وامتلاك الخبره في هذا المجال.
- تقديم الدعم والنصائح والمرافقة في انجاز المشاريع.
- منح سلفيه بدون فوائد بمقدار 26% من التكلفة الإجماليه للمشروع.
- انشاء نشاطات مختلفة لدعم النساء المقاولات خاصة للمبتدئات.
- تأسيس مؤسسات ماليه محليه مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحليه وأعادته تدويرها او خدمات ماليه اخرى تقدم لمساعدته مشاريع النساء المقاولات.
- ضمان متابعه الأنشطة التي تنجزها النساء المقاولات مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعها.

3.2.2. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188 /94 كمؤسسه عموميه للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزاره التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، اما عن دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المرأة المقاولة فيمكن توضيحه بالتالي: (الخياط، 2014)

- مضاعفة مبلغ الاستثمار الاجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دينار بعدما كان لا يتعدى 05 ملايين دينار وامكانيه دعم النساء صاحبات المشاريع لإنتاج السلع والخدمات التي تختص بها بدرجه اولى كصناعه الزراري والأواني الفخاريه والملابس التقليديه والحلويات التقليديه.
- تنظيم دورات تحسيسيه وتكوينييه لفائدة طالبي العمل لدى الوكالة ودعوتهم الى ضرورة انشاء مؤسسه مصغره ضمن ذات الصندوق بالنسبة لحاملي شهادات الجامعيه ومعاهد ومراكز التكوين المهني اما بالنسبة للفئة التي ليس لها تأهيل فيستفيدون من تكوين مكثف مدته 03 أشهر وذلك للحصول على شهادة تأهيليه تسمح لهم بالاستفادة ضمن جهاز CNAC لاستحداث مؤسسات النساء المقاولات لضعف تجربتهن في عالم المال والأعمال.
- التقليل من نسبه البطالة في المجتمع خاصة لدى النساء والعمل على تحقيق التوافق في الدور بين الرجل والمرأة
- تحقيق التنمية لأقتصادييه من مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

4.2.2. الجماعات المحلية : الجماعات بالتنسيق مع الاطراف الفاعله وهي المجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص المحلي على دمج المرأة اقتصاديا وتشجيعها على ولوج عالم المقاوالتيه من خلال: (حمزاوي، 2018/2017، صفحة 71)

- رفع تقرير شامل حول المقاوالتيه النسويه على المستوى المحلي وفي العالم الريفي.
- تأييد سياسات دعم المقاولة النسويه على مستوى المحلي والجهوي.
- التشجيع على تأسيس وترقيه بنوك توضع تحت تصرف النساء الراغبات في الخوض في مجال المقاوالتيه.
- ترقيه وتممين المشاريع والمنتجات المحليه لان هذه الأخيرة هي عماد المقاوالتية النسويه والمنبت الرئيسي للتنمية المحليه والمحور الرئيسي للحماية المحليه.
- ترقيه المعارف من خلال القيام بدورات علميه وتنظيميه حول سبب تطور الاداء في مجال المقاوالتيه النسويه.
- تشجيع النشاطات التي تخلق مناصب شغل وثروات محليه وبالتالي الاسهام في الاستقرار السكان المحليين وتدعيم التنمية المحليه.
- ادماج المرأة الماكثة بالبيت في المنظومة لأقتصادييه من اجل تشجيعها ماديا ومعنويا لدخول مجال المقاوالتيه والقطاع الحرف والصناعة التقليديه.
- تشجيع روح المقاولة لدى المرأة من خلال الاشراف على حملات التحسيس باهميتها عن طريق تنظيم الندوات والمحاضرات كما هو معمول به حاليا من خلال قافلة المقاوالتيه للشباب.

3. آليات وهيئات الدعم الحكومية للمقاولة النسوية وواقعها في الجزائر

إن التحول الذي أصاب المجتمع الجزائري في مرحلة تطوره، ألقى بضلاله على قضية المرأة و بروزها في المجالات الحيوية التي تخدم مختلف المجالات (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، ...) رغم ما تجده من صعوبات، فحظيت بمكانة خاصة ضمن استراتيجيات و سياسات ساهمت تدريجياً في تحسين وضعها التعليمي و المهني، الأمر الذي سمح ببناء كوادر نسوية قادرة على حوض معتزك تنمية الاقتصاد الوطني بتبني نهج المقاولاتية النسوية بجدارة.

من بين هذه الانعكاسات ظاهرة تعلم المرأة و خروجها للعمل بشكل ملحوظ منذ التسعينات من القرن الماضي، نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للأسر و اتساع مجال التعليم بمختلف أطواره و يمكن أن نلخص دوافع خروج المرأة للعمل:

- **دوافع اقتصادية:** الحاجة الاقتصادية و انخفاض القدرة الشرائية للأسر و غلاء المعيشة و ارتفاع أعباء المعيشة
 - **دوافع ذاتية:** تحقيق الذات و إثبات الشخصية و المكانة الاجتماعية كفرد فعال في المجتمع
 - **دوافع تعليمية:** حيث كلما زاد مستوى تعلمها اندفعت للبحث عن فرصة عمل تناسب مستواها المتحصل عليه
- والجدول التالية يوضح نسبة التشغيل حسب الجنس حتى سبتمبر 2018.

جدول 01: نسبة قوة العمل حسب الجنس حتى سبتمبر 2018

الجنس	رجال	نساء
الإجمالي	82.2 %	17.2 %
نسبة الأجراء	67.3 %	76.8 %

المصدر: (وكالة الأنباء، الجزائرية، 2019)

فيما يتعلق بالفئة المشغلة (أشخاص لديهم منصب عمل) بلغت 17.8 % نساء من اليد العاملة الإجمالية، منهن 76.8 % أجيرات. إن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي و ارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدراً دائماً للدخل، كذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدي للوصول على معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، و رفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق و الخصخصة و العولمة و تخفيض معدلات البطالة. كما تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك أن المرأة ليست كائناً يسعى لمجرد البقاء، وإن المشاريع التي تقوم بها المرأة سواء صغيرة أم متوسطة الحجم تساهم و بشكل إيجابي و فعال في تعزيز الاقتصاديات الوطنية.

1.3. تقييم وتيرة النشاط و المرافقة الحكومية للمقاولاتية النسوية في الجزائر

1.1.3. واقع المرافقة الحكومية:

1.1.1.3. إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري :

سجل المركز الوطني للسجل التجاري 2 013 374 عملية تسجيل إلى غاية نهاية 2018 موزعة كما في الدول التالي:

جدول 02: توزيع التجار حسب الجنس إلى غاية نهاية 2018

الفئات العمرية	رجال	النسبة	نساء	النسبة	المجموع
أشخاص معنويين	223 182	93.83 %	982 11	6.16%	205 194
أشخاص طبيعيين	835 676 1	92.17%	334 142	7.82%	169 819 1

المصدر: (نشرية السجل التجاري، 2018)

يبدو أن مشاركة العنصر النسوي لمجالات النشاط التجاري متواضعة مقارنة بالرجل، حيث بلغت مشاركتها كمسير مشروع أو كشخصية معنوية ما نسبته 6.16 % في حين بلغت المشاريع الفردية النسوية 7.82 %.

2.1.1.3. إحصائيات الوكالة الوطنية للقرض المصغر ENGEM:

تهدف هذه الوكالة إلى تسيير القرض المصغر وفق التشريع المعمول به، ودعم ونصح ومرافقة المستفيدين في تنفيذ مشاريعهم، والجدول التالي يوضح نسبة استفادة المرأة .

جدول 03: توزيع القروض حسب الجنس إلى غاية 31 مارس 2019

المستفيد	العدد	النسبة %
رجال	036 324	36.59 %
نساء	522 561	63.41 %
المجموع	558 885	100 %

المصدر: (ENGEM, 2019)

نلاحظ أن المرأة حظيت لنسبة معتبرة من القروض المصغرة وهو ما يعكس لجوء النساء للمشاريع المصغرة ذات رأس مال صغير ومخاطرة أقل على عكس الرجال الذين يفضلون المشاريع ذات رأس المال المرتفع والمخاطرة المرتفعة.

جدول 04 : توزيع القروض حسب المستوى التعليمي إلى غاية 31 مارس 2019

المستوى التعليمي	دون مستوى	متعلم	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
العدد	791 139	559 13	062 133	344 441	075 122	727 35
النسبة	15.71	1.53	15.03	49.84	13.79	4.03

المصدر: (ENGEM, 2019)

أما المستوى التعليمي فنلاحظ عزوف الجامعيين رجال ونساء على حد سواء من اللجوء إلى إقامة مشاريع مصغرة وذلك بنسبة ضئيلة جدا وهو ما تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن أسباب ذلك في وسط الطالبات.

3.1.1.3. إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ:

مهمتها بتشجيع ودعم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة والجدول التالي يوضح نسبة استجابة المرأة من خدماتها.

جدول 05: المشاريع الممولة لصالح النساء إلى غاية 30 جوان 2018

النسبة %	المشاريع الممولة للنساء	إجمالي المشاريع الممولة	من الإنشاء إلى غاية
10%	307 38	325 373	30/06/2018

المصدر: (PME N°33, 2018)

بلغت نسبة تمويل المشاريع النسوية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 10 % من إجمالي المشاريع الممولة وهي نسبة لازالت ضعيفة وتحتاج لجهود من أجل تشجيع المرأة لريادة الأعمال.

4.1.1.3. إحصائيات الصندوق للتأمين على البطالة CNAC:

يهدف إلى حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بشكل لا إرادي وهو جهاز لدعم البطالين ذوي المشاريع على انجاز مشاريعهم وبالغين من 30 إلى 50 سنة.

جدول 06: المشاريع الممولة لصالح النساء إلى غاية 30 جوان 2018

النسبة %	المشاريع الممولة للنساء	إجمالي المشاريع الممولة	من الإنشاء إلى غاية
18.92%	272	1 437	30/06/2018

المصدر: (PME N°33, 2018)

نلاحظ أن نسبة النساء المقاولات عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وبالغيات من العمر من 30 إلى 50 سنة عرفت ارتفاع نسبي حيث بلغت 18.92 % وهو ما يعكس أن هؤلاء النسوة استفدن من خبرتهن الوظيفية في إقامة مشاريعهن كما يلعب عنصر العمر دورا مهما في ذلك.

قد تؤثر أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية على مشاركتها في النشاط الاقتصادي بالفقر والرغبة في تكوين أسرة، وما يتبعها من ضرورة الاعتناء بها، والتفرغ التام لها، يجعلها بعيدة نوعا ما عن تكوين مشاريع اقتصادية فتختار الأعمال التي تتطلب وقتاً وجهداً أقل لذلك حضيت المرأة بالإضافة للهيئات السابقة من اهتمام خاص من طرف الدولة تمثل فيما يأتي.

2.1.3. البرامج والمبادرات المعتمدة لترقية المقاولاتية النسوية: (حمزاوي، 2018/2017، الصفحات 59-66)**1.2.1.3. برنامج نشاطات الاحتياجات الجماعية:**

يعمل هذا البرنامج على اقامه ندوات جماعية من اجل تقديم المعلومات والملاحظات اللازمة للنساء الراغبات في الاطلاع أكثر على المقاولتية عن طريق التقرب إليهم في الاماكن الاقرب لمن كدار الشباب والمتوفر في اغلب القرى بالنسبة للنساء القاطنات في المناطق النائية.

2.2.1.3. برامج الادمج الاجتماعي لحاملي الشهادات:

يعمل هذا البرنامج على تقريب فكره المقاولاتية النسويه لخريجات الجامعات وتشجيعهن على ولوجه كون ان معظمهن يترددن في دخول عالم المقاولاتيه ويفضلن الاستقرار في وظيفة عموميه فهن يرين انه مجال صعب على النساء لكثرة مسؤولياتهن ، قد تم وضعه لفائدة خريجي التعليم العالي في حاله بطالة والذي يسمح لهن باكتساب التجربة المهنيه المطلوبة في سوق العمل و مع تأكيد الاراده السياسيه للدولة على التكفل بانشغالات المرأة المقاولة خلال الاربع سنوات الأخيرة احتلت المرأة مرتبه متقدمه في هذا البرنامج بنسبه 65 % من النسبه الإجماليه.

3.2.1.3. برنامج تعزيز التكوين لفائدة المرأة:

برنامج لتعزيز عمليه التكوين لفائدة المرأة المقاولة وسعت الدوله الى وضع ترتيبات واجراءات عمليه تساعد المرأة على تحقيق مشاريعها المهنيه ومنحها فرصه النجاح والترقيه الاجتماعيه، وهذه الاجراءات تمثلت في: فتح مؤسسات التكوين المهني للنساء الراغبات في ولوج عالم المقاولاتيه، تنظيم دورات تحضيريه من 6 الى 12 شهر في المهن اليدويه ووضع برامج لتكوين المرأة العامله في البيت، برنامج محو الأميه والتأهيل من اجل تحسين ظروف المرأة اجتماعيا واقتصاديا في المجال المهني.

4.2.1.3. برنامج تطوير المرأة في الوسط الريفي:

حيث قامت الدوله بتسطير 9000 مشروع جوارى في التنمية الريفيه بهدف تطوير وتحسين المستوى المعيشي والثقافي للمرأة الريفيه ولتطويرها بصفه خاصه على اداره المشروعات الصغيره في مجال الزراعه والنشاطات الحرفيه عن طريق تشجيع الماكثه بالبيت وادماجها في الحياة الأقتصاديّه وفي المجال المقاولاتية.

5.2.1.3. المقاربة الاستراتيجية للدولة لتنمية وتعزيز المقاولة النسوية 2012-2014:

عملت الدوله في اطار هذه المقاربه على التركيز حول النقاط التاليه لتنمية وتعزيز المقاولة النسويه :

- وضع اجهزه لدعم المقاولاتيه النسويه ومرافقتها لتقليل القيود والعراقيل التي تعاني منها النساء الراغبات في التوجه نحو عالم المقاولاتيه.
- تشجيع النساء على انشاء مشاريع صغيره ومتوسطه متنوعه تشمل المجالات المختلفه وليس فقط المجال الحرفي والخدمات بل حتى مجال الاشغال العموميه والبناء.
- التشجيع على انشاء مؤسسّه صغيره ومتوسطه في مختلف مناطق الوطن لتسهيل ولوج النساء لهذا القطاع.
- اعطاء الأولوية للأنشطة الصناعيه القادرة فعلا على دعم التنمية.
- تطوير الصادرات في القطاعات التي تثبت اهميتها.
- تهيئة الظروف السياسيه والأقتصاديّه المواتيه لتحقيق التنمية المستدامة للمقاولاتيه النسويه من خلال اليات التكوين والتوجيه والمرافقة على مستوى الاقاليم.

6.2.1.3. مشروع ميثاق المرأة العاملة 2015:

الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2015 حيث يعمل هذا الميثاق على التوفيق بين المهام الأسرية و المهنية للمرأة العاملة مع تعزيز وترقيه مهمتها في تقلد مناصب المسؤولية في كافة المستويات وولوجها عالم المال والأعمال وقد جاء في نصوص هذا الميثاق المطالبه بحصة عمل لا تقل عن ثلث التعداد الكلي خاصة للمرأة العاملة وذلك في مختلف المؤسسات الاقتصادية والهيئه الإداريه سواء في القطاع العام او الخاص مع تعيين المرأة في المناصب القياديه و المركزيه في صنع القرار الى جانب اعتماد تدابير جبائيه وماليه وبنكيه وتخفيض الفوائد وسهولة الحصول على التمويل للنساء المقاولات صاحبات المشاريع .

لكن لم يتم تنفيذ كل مواد هذا الميثاق على ارض الواقع نظرا للعراقيل التي لا زالت تحول دون دخول ميثاق المراه حيز التنفيذ ويرجع ذلك لذهنيه المجتمع الذكوري في الجزائر.

7.2.1.3. مشروع ترقية المقاولاتية النسوية لسنة 2016:

الذي بادر بتنظيمه المجلس الوطني للأسرة والمرأة حيث اعتبر هذا المشروع من بين الحلول المفضله لمواجهة البطالة وتقريب الثقافة المقاولاتية من خريجي الجامعات.

8.2.1.3. المخطط الوطني لتعزيز المساواة بين الجنسين 2021:

يتضمن آليات العمل في إطار تكامل الأدوار وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وذلك في مختلف المستويات السياسيه والاقتصاديه و الاجتماعية وقد تم البدء بتطبيقه في واحد أكتوبر 2016 ويشمل المخطط على عدة محاور على غرار تنظيم دورات تكوينيه لشمين قدرات حاملات المشاريع المقاولاتيه خاصة تلك المتعلقة بالحرف، هذا المخطط يشرف عليه لجنة قطاعيه تضم ممثلين من الدوائر الوزارية وعن القطاعات المعنية والباحثين المختصين.

9.2.1.3. تنظيم جائزة خاصة بمجال المقاولاتية التسوية 2017:

نظمت جائزة خاصة بالمقاولاتيه التسويه في 05 فيفري 2017 وذلك من اجل التأكيد على ان الوزارة ترافق المراه لدخول عالم المقاولاتيه بكل قوه خاصة ان الاحصائيات الرسميه تشير ان 67 % من خريجي الجامعات إناث، لكن نشاط المرأة في سوق العمل لا يتجاوز 19%

10.2.1.3. تنظيم قافلة وطنية لتشجيع المقاولاتية النسوية:

والتي جابت كل ارجاء الوطن في 5 فيفري 2017 وتواصلت فعاليتها الى غاية 23 فيفري 2017 وهدفت الى ادماج المرأة في النمو الاقتصادي بعدما أضحت عاملا اساسيا يصعب اسقاطه من معادله الاعمال المقاولاتيه ودعم الاقتصاد الوطني والبحث عن اليات توفير مناخ يتلاءم والمشاريع الاستثمارية استمراريتها في ظل المنافسة للسوق المحليه والوطني.

تعمل هذه القافلة على خلق فاصل لإبرام الاتفاقيات مشاريع النساء والمؤسسات العموميه في مجال التسويق التقرب من مختلف الفئات التسويه بهدف خلق المبادرة لديهم وتشجيعهم على ولوج عالم المقاولاتيه من باهما الواسع من خلال مختلف اجهزه الدعم التي تقدمها الدوله كما تقدم ايضا جلسات ونشاطات للتوعية وذلك قصد التحسيس بأهمية دور مجال المقاولاتيه في الوسط النسوية والهدف الرئيسي لهذه القافلة هو الوصول الى تنميه القدره التنافسية للمرأة وتعزيز القدرات الإداريه لنساء

المقاوالت المستفيدات من المشاريع انطلاقا من تطوير مهارتهن في التسيير التحكم في تقنيات المؤسساتية الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية

2.3. عراقيل وتحديات المقاوالتية النسوية في الجزائر

تعاني النساء في الجزائر من جملة من العراقيل والتي تقف حاجزا امام نجاح استثمارتهن في المجال المقاوالت من أبرزها:

- عقلية المجتمع الجزائري المحافظ المتميز بنظرته الدونية للمرأة. الناشطة في المجال المقاوالت.
- تغلب المنطق الاداري ومطابقة الملف على المنطق الاقتصادي.
- يشكل روح المبادرة والتخوف من البنوك التي تعرقل اشراك النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- العجز في مجال الاتصال وفي ملائمة اجراءات انشاء المؤسسات الخاصة فيما يخص التأخر في الرد بقبول الملف ما يؤخر البدء في انجاز مشاريعهم في الوقت المرغوب فيه.
- تردد المرء في ولوج عالم المقاوالتية مقارنة من رجل نظرا لغياب ثقافة المقاولة والخبرة والقوة في هذا المجال.
- التوفيق بين الحياة العائليه والحياة المهنية لان المقاوالتية مجال صعب يتطلب جهدا كبيرا وتفريغ.
- صعوبة حصول النساء على التمويل بسبب تخوف البنوك من عدم قدره النساء على تسديد الدين في الآجال المحدده نظرا لقله خبرتهن وتجربتهن في المال والأعمال وتمركزهن في القطاعات ذات التمويل الضعيف وغياب عامل الثقة في قدرات المرأة المقاوالتية.
- نقص التوجيه والإرشاد والإعداد الذي يعيق نجاح النساء في تطوير مؤسستهم ومشاريعهم الخاصة.
- ويمكن العائق الاكبر في بيروقراطيه الإدارة وبطيء الاجراءات الإدارية المرهقه والتحفظ في اداء المعاملات واستكمال الوثائق في وقتها المحدد.
- فيزيولوجيه المرأة وظروفها الاجتماعية والتي حالت دون ولوجها في قطاعات ظلت حكرا على الرجل كقطاع البناء والأشغال العموميه والفلاحة والصناعة فجعل المشاريع النسائية في القطاع الحربي والخدمات.
- صعوبة الوصول الى السوق مقارنة بالرجل.

من خلال ما سبق يمكن القول انه لا يمكن الاستهزاء بهذه المعوقات فإهمالها قد يؤدي الى تراجع التنمية ، فالاقتصاد الوطن يبنى على توافق الجنسين مع تعزيز صورته المرأة المقاولة عن طريق التحسيس والعمل على مضاعفه الجهد من اجل تحقيق التناصف بينها و بين الرجل في المجال المقاوالت وإعطاء فرص اكبر للمرأة للاستثمار في القطاعات المختلفة وحتى الصعبة منها كقطاع البناء والاستثمار وقطاع الانشاءات والعمل على تقريب المرأة من مختلف النشاطات والبرامج التي تضعها الدولة وضرورة الاستفادة منها لإثبات دورها في المجتمع كعامل اساسي وفعال.

4. خاتمة.

ركز موضوع الدراسة على فهم واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر والتحديات التي تحد من مشاركة المرأة في مجال المقاولاتية واسهامات الهيئات الحكومية في دعم وتشجيع المرأة للولوج لعالم الأعمال، فمن خلال المقاولاتية تمكنت المرأة من اثبات ذاتها وقدراتها القيادية والتسييرية والاستثمارية إلا انها لا تزال تواجه عدة عراقيل صعبت عليها اقتحام المقاولاتية، وقد توصل البحث الى الاستنتاجات التالية:

- رغم دعم الدولة مجال المقاولاتية النسوية في الجزائر لا تزال مشاركة المرأة جد ضعيفة بمقارنتها مع الرجل حسب نتائج الاحصائيات المتوصل اليها.
 - ضعف المرأة فيما يخص المهارات الفنية والمهنية المطلوبة مع نقص في التدريب الكافي والمناسب خاصة وان معظم النساء المقاولات يجدن صعوبات في عملية التمويل والحصول على ائتمان.
 - يبرز نشاط النساء المقاولات في الجزائر في القطاع الخدماتي والحرفي و يقل كلما اتجهنا الى قطاع الصناعة و الصيانة و الزراعة والبناء و الاشغال العمومية .
 - تعاني النساء في الجزائر من العراقيل عائلية وأخرى إدارية لتأسيس مشاريعهم اضافة الى ذلك التحديات الاجتماعية و الثقافية المرتبطة درجه الاولى بالاعراف والعادات والتقاليد المتوارثة ونظرة المجتمع النمطية للمرأة وكذا السلطة الذكورية التي ترفض ولوج المرأة عالم المال والأعمال.
 - بفضل اليات الدعم المتمثلة في مختلف الأجهزة الرسمية عرف قطاع المقاولاتية النسوية تطورا مقارنه بما كانت عليه في السابق حسب الاحصائيات المقدمه في القطاع.
 - على الرغم من وجود كثير من مظاهر التحرر وسيطرة التقاليد مؤخرا كخروج المرأة للعمل بشكل متزايد ومنافستها للرجال في الانتخابات ومناصب صنع القرار وفي العمل المقاولاتي فان التغيير الذي طرأ على العادات والتقاليد يبقى شكليا وضعيفا.
- و لكي تلتحق الجزائر تدريجيا بركب الدول المتطورة في مجال المقاولاتية النسوية وتواكب التطور المسجل لهذا القطاع في دول اوروبا او على الاقل في دول الجوار كتونس والمغرب عليها العمل بالتوصيات التالية :
- على المستوى الحكومي ضرورة النظر للعوائق الاقتصادية والإدارية بالتذليل والتحفيم وتبني التشجيع والتحفيز لفئة المقاولات بإصدار القوانين واللوائح المدعمة لذلك.
 - على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، ابتكار تقنيات وطرق تزيد من نفاذ المرأة للنظام المصرفي المالي كابتكار الخدمات الرقمية التي تساعد على تحويل وإيداع الأموال دون عناء المرأة.
 - على مستوى التكوين، اعتماد برامج تكوينية متخصصة في ريادة الأعمال تدرج ضمن مختلف التخصصات الجامعية، (لأن إنشاء المشاريع الريادية لا يقتصر على طلبة كليات الاقتصاد والتسيير فحسب).

- دعم الروح الريادية لدى المرأة وبث الحماس فيهم من خلال توجيه اهتمامهن للنجاح الذي تحقّقه رائدات الأعمال الناجحات.
- ضرورة فتح تخصصات وبرامج تكوينية متخصصة في ريادة الأعمال النسوية.
- ربط الجانب التكويني النظري بزيارات ميدانية ودراسات تطبيقية واقعية، لكي تتمكن المرأة من معرفة واقع المشاريع المصغرة ومعايبتها عن قرب وبالتالي إدراك المخاطر التي تهدد مشروعها واستدراكها قبل الوقوع فيها
- فتح أسواق متخصصة أو التشجيع على ذلك لدعم تسويق منتجات المرأة المقاولاتية.

5. قائمة المراجع

-المراجع الاجنبية:

-Bulletin d information statistique de la PME n^o 33 donnée 1^{er} semestre 2018

-Helène, V. (1983). *Entrepreneures , Entreprises , quelque remarque héstorique pour leur définition , colloque entreprises et entrepreneures en Afrique (XIXeme et XXeme siècle)*. paris: Edition l' harottam.

-Marchesnay, P. A. (1996). <http://www.refer.mg/cours/analyse-projet/mod1/index.htm>. Seymour, N. A. *Defining entrepreneurial activity*.

-المراجع العربية:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2001). القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العدد 77.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية. (2004). المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 المتضمن إنشاء جهاز الفرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي. الجريدة الرسمية ، العدد 06.

بدروي سفيان. (2015/2014). سفيان بدر وي ثقافه المقاوله لدى الشباب الجزائري المقاول الميدانيه بولايه تلمسان رساله مقدمه لنيل شهاده الدكتوراه تخصص علم الاجتماع والتنمية البشرية . تلمسان: مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية.

حسيبة حمزاوي. (2018/2017). المقالة السنوية في الجزائر بين آليات الدعم و الواقع (2000-2016). تيزي وزو: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلةم السياسية و العلاقات الدولية.

, زمكحل, ف. (2017). سيدات ريادة الأعمال , المزايا والفرص و التحديات. الجمهورية

<http://www.aljournhouria.com/news/index/359668>.

كواشي خالد، بن قمحة زهرة. (جوان، 2015). المقالة السنوية في الجزائر ، الأهمية ، الواقع و التحديات (دراسة استطلاعية). مجلة مانجير/العدد 2.

منيرة سلامي ، يوسف قريشي. (2010). التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر. مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، العدد 8.

وكالة الأنباء الجزائرية - <http://www.aps.dz/ar/economie> تمت الزيارة بتاريخ 10 جوان 2019

مؤشرات وإحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري ، نشره 2018

التقرير السنوي لـ ENGEM، www.engem.org